الأنباء
الخميس 17 نوفمبر 2016
أمة 2016

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

عقد ندوة لأبناء الدائرة الثالثة قال فيها إن وثيقة الإصلاح بحاجة إلى إصلاح وتمرير تشريعاتها ضرر على الوطن والمواطن

الشيباني: المال السياسي أطاح بهيبة الديموقراطية وأضاع الرقابة

أميرة عزام

جدد مرشح الدائرة الثالثة م.فواز الشيباني أن التمسك بالوحدة الوطنية هو الحصن الحصين في مواجهة الأزمات التي تواجه الكويت وأهلها مع تزايد حجم التحديات في الوقت الراهن والتي تتنوع بين السياسي والاقتصادي.

حديث الشيباني جاء خلال ندوة مع أبناء الدائرة الثالثة، أمس، وسط حضور كبير اكد خلاله أن بداية الإصلاح السياسي والاقتصادي تبدأ بالمواطن وتنتهي إليه، مضيفا ان مجلس الأمة السابق أسقطت شرعيته بتمرير قوانين سحب الجناسي والمسيء والجرائم الإلكترونية الذي هدم حرية الأمة وأفرغ المجتمع من تماسكه ووحدته لولا تدخل القيادة السياسية الرشيدة في الوقت المناسب ومنع التمادي والمساس بحرية المواطن وخصوصيته وأمنه.

الوحدة الوطنية خط أحمر والمساس بها جريمة لا تغتفر

مرشح الدائرة الثالثة م.فواز الشيباني متحدثا

جانب من الحضور (أحمد خليل)

قانون بالمطرقة

وأشار إلى أن قانون البصمة الوراثية كان ولا يزال وصمة عار في جبين المجلس الذي تناسى خصوصية أهل الكويت ووحدة وسلامة مكوناته المجتمعية وأقر بمطرقة واحدة هذا القانون المشبوه الذي لم يقره عرف أو قانون في كل دول العالم ليضع المجتمع بأسره تحت رحمة المجهول.

وتساءل أين قسم أعضاء المجلس السابق من سحب استجوابات النواب قبل اقرارها وأين كانت ضمائر مسؤولي الأمة حين سكتوا جميعا عن هذا الظلم البين؟!

ورفض الشيباني طرح البعض من أنه يمتلك دعما من هنا أو هناك، قائلا لأبناء دائرته أنتم دعمي الحقيقي وسندي وصوتكم أمانة، قائلا: أثبتوا للكل أن المال السياسي لا يمكنه أن يغزو بيوتنا ويهدد مستقبل أولادنا ويدمر ما تبقى لهذا المجتمع من مكانة كبيرة بين محيطيه الخليجي والعربي عبر إسهاماته المتواصلة المتميزة في البناء والديمقراطية قديما وحديثا.

لا للمال السياسي

ووجه الشيباني حديثه لأبناء الدائرة الثالثة قائلا: هذه بضاعتي جئت بها اليكم وأعاهد الله أن أكون أداة رقابية على الفساد والمفسدين وأن أحمي مقدرات الأمة من عبث العابثين وهدر المال العام وأن أكون ساعدا في توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وتطرق الشيباني إلى ما يدعيه البعض من تشريعات سياسية واقتصادية باعتبارها انجازا يحسب للمجلس السابق، قائلا وهل كانت تلك التشريعات ذات صدى في تخفيف وحل مشاكل المواطنين التي عانى منها المواطنون شبابا وشيابا.

وتساءل هل نفعت تلك التشريعات في زيادة أعداد المواطنين الذين بلغ عدد العاطلين 20 ألف خريج جامعي من مختلف التخصصات وهل نفعت تلك التشريعات في زيادة المشاريع والحفاظ على المال العام الذي شهد هدرا وفسادا بشهادة الأمم المتحدة التي وضعت الكويت في المرتبة الأخيرة خليجيا في مكافحة الفساد بشهادة منظمات دولية؟

وقال الشيباني أين وعود الحكومة بإطلاق مشاريع تنموية مليارية يساهم فيها المواطن بنصف أسهم الشركات التي سيتم طرحها، موضحا برامج الحكومة تراها ضجيجا وصخبا إعلاميا والنتيجة كالعادة صفر.

زيادات البنزين

وأوضح الشيباني أن المواطنين عانوا من تبعات زيادات الديزل والبنزين وارتفعت الأسعار وعندما خفضت أسعار الديزل لم تنزل الأسعار خاصة في مواد البناء وأسعار الشقق والإيجارات التي لم تشهد انخفاضا فرقابة الحكومة على الأسعار والإيجارات نوم في العسل للأسف الشديد.

وفي الوقت الذي تعاني الكويت من عجز مالي بتقارير الحكومة نجدها تطرح مشروعات مليارية ما أنزل بها من سلطان كالسكك الحديدية ومترو الإنفاق وغيرها دون أن توفر احتياجات المواطن الأساسية وتحفظ له حقوقه التي أقرها الدستور.

وقال إن الحكومة تمادت وأحرقت جيوب المواطنين عبر اقرار رفع الدعم عن البنزين والديزل والكهرباء والمياه وزادت بالتضييق على رواتب العباد والتهديد بخفضها عبر قانون البديل الاستراتيجي الذي من المتوقع أن يؤدي إلى تفريغ الكفاءات الوطنية العاملة في أهم قطاعات الدولة وشريان قلب اقتصادها النابض وهو القطاع النفطي.

مواطنة بسبعة دنانير!

وتعجب الشيباني أن تقوم دولة تمتلك صندوقا سياديا قدره 600 مليار دولار بمنح مواطنيها سبعة دنانير تعويضا عن ارتفاعات البنزين، قائلا هل ساوت الحكومة جنسية أبنائها بقيمة 7 دنانير؟

وأشار الى أن العجز الوهمي في الميزانية يمكن القضاء عليه بطرق كثيرة منها إعادة رسوم ايجارات وأملاك الدولة لكبار التجار بأسعار عادلة بدلا من الأسعار الرمزية، لافتا الى أن الهوامير في راحة والمواطنين يحترقون بالغلاء.

وشدد الشيباني على الرقابة ومواجهة الفساد والإدارة الجيدة باعتبارهما طريقا وحيدا لإصلاحات حقيقية تواجه أزمة الثقة بين مجلس الأمة والحكومة من ناحية والمواطنين من جهة أخرى.

فساد سياسي

وجدد الشيباني العهد للحضور بمواصلة العمل من أجل بناء وطن على أسس سليمة وصحيحة بعيدا عن فساد المال السياسي وسحب الاستجوابات وإعادة النظر في كل قوانين الحكومة القديمة، قائلا إن وثيقة الإصلاح تحتاج إلى إصلاح، مشيرا إلى أنه لو كانت له سلطة على وضع خطة التنمية فسيكون أولى اصلاحاتي هي نسف خطة التنمية التي لا تحمل مضمونا وإنما تنفيعات للبعض على حساب الوطن والمواطنين.

وأوضح أليس من العجيب والمثير للدهشة أن ترصد الحكومة 3 مليارات دينار لمشاريع التنمية في خطتها السنوية للعام المالي والحالي في 6 شهور ولا ينفق منها سوى 22٪ فقط وألا ينفق منها فلس واحد على مشاريع التنمية الادارية بها وأن تغيب عنها لغة الإصلاح الحقيقي.

افتتح مقره الانتخابي بندوة أكد فيها أن الحكومة حمّلت المواطن فاتورة فشلها

لافي المطيري: المجلس السابق خذل الشعب وتنازل عن سلطات الأمة

أميرة عزام

افتتح مرشح الدائرة الرابعة لافي حمود المطيري مساء الاثنين الماضي مقره الانتخابي وسط حضور جماهيري كبير امتلأت به ساحات المقر.

وانتقد المطيري المجلس السابق وقال انه خذل الشعب الكويتي وتنازل عن سلطات الأمة التشريعية والرقابية وساهم في تشريع قوانين معيبة مثل قانون البصمة الوراثية، متوجها بالشكر لصاحب السمو الأمير على إلغائه وانتقد كذلك قانون رفع سعر البنزين وغيرها من قوانين رفع الدعوم.

وعن أولوياته قال المطيري: من اولوياتي المطالبة بإصدار تشريعات توقف العبث بملف الجنسية ووضعها تحت سيادة القضاء وعدم استخدامها كسلاح وأداة لتصفية وإرهاب الخصوم في وجه المواطن فالهوية استحقاق شرعي وقانوني لا يجب التلاعب به.

واضاف ان من ضمن أولوياتي كذلك كف يد الحكومة عن جيب المواطن ومحاولاتها لتحميل المواطن البسيط فاتورة فشلها في إدارة خيرات وموارد البلد فبعد رفع أسعار البنزين توجهوا لفرض الضرائب وتقليص الدعوم لذلك لابد من كف يد الحكومة عن جيب المواطن.

واكد المطيري ان الجميع يعلم سوء إدارة الحكومة لملفات مثل الأمن والصحة والتعليم والاسكان، وابسط مثال على ذلك بيعها الوهم للمواطنين تحت اسم التوزيع على المخطط، فمن يتم توزيع بيت له في مشروع المطلاع من المستحيل ان يسكن قبل 10سنوات، ومثل هذه الأمور ما كانت لتحصل في ظل وجود مجلس حقيقي قادر على المحاسبة والرقابة.

ولفت الى أننا نعيش في أوضاع اقليمية ملتهبة مثل الازمة السورية، والازمة العراقية، وحرب اليمن وغيرها، وهذه كلها تحديات يواجهها البلد وليس هناك وقت الشعب احوج ما يكون فيه لمجلس أمة يمثل الارادة الشعبية اكثر من هذه المرحلة.

مرشح الدائرة الرابعة لافي حمود المطيري (هشام كامل)

جانب من الحضور أثناء ندوة لافي المطيري

خلال ندوة بعنوان «يرونها شركة ونراها وطن» أقامها أثناء افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول

محمد بطيحان: تطوير المنظومة التعليمية وإلغاء مواد الحفظ

قال مرشح الدائرة الثانية محمد بطيحان الهاجري، إنه تقدم للترشح وهو يحمل رؤية شبابية لإنقاذ البلد من التراجع على جميع المستويات، عبر العديد من البحوث والدراسات التي تقوم على مبدأ أن البلد فيها مورد ثان غير النفط وهو شبابها، مبينا أنه في دول كثيرة يعتبر الشباب هم مصدر نهضتها.

وأضاف الهاجري في ندوته «يرونها شركة ونراها وطن» التي اقامها على هامش حفل افتتاح مقره الانتخابي مساء امس الاول، أنه من المؤسف عندما يتعلم الشباب ويحصل على أعلى الشهادات ويجد الوطن مغلقا أبواب وزاراته وهيئاته في وجهه، لافتا إلى أن هيئة الشباب غير قادرة على حل مشكلة الرياضة، وكذلك المشروعات الصغيرة يدخل فيها الشباب ولا يجد فيها حلا لمشاكله.

وتابع: ينبغي أن يكون لدينا منهج محدد المعالم وهو ألا نقدم المشكلة إلا ونقدم معها الحلول من خلال دراسات، ولدينا رؤية نحاول اطلاقها، والبعض يحاول شحن المجتمع من خلال بث الخلافات، متسائلا: أليست هناك رؤية لهذه المشاكل التي تطلقها.

نظام التعليم في البلاد أشاع جواً من الرعب بين أولياء الأمور والطلبة

مرشح الدائرة الثانية محمد بطيحان الهاجري متحدثا

متابعة من الحضور خلال الندوة

وقال إن من ينظر لمصلحته الخاصة في المجلس فهذا انسان نعف انفسنا عن الحديث عنه، وبالنسبة للاحتكار في الوظائف فنجد بعض المسؤولين يستمر لمدة عشرين سنة واكثر في الوزارة فكيف يفتح المجال للاخرين؟

وتابع: يجب أن تحدد مدة خدمة المسؤول لفترة 8 سنوات فقط، معربا عن أسفه الشديد ان التخطيط والتطوير متوقف في الكويت وآخر خطط لدينا منذ عهد الشيخ عبدالله السالم، وكثير من دول العالم لديها وزارة التخطيط، مبينا أنه يجب أن تكون هناك توعية للشعب وللقرارات التي تصدرها الحكومة.

وتابع: نحن نسمع عن مشاريع منذ 30 سنة ولكن حتى الآن لم نرها مثل جامعة الشدادية وغيرها، وبالنسبة للحكومة الالكترونية فنحن نسمع عنها ولا نراها، رغم أن دولا كثيرة سبقتنا بها، وهذا النظام يحل كثيرا من المشاكل لدينا مثل الزحمة وتأخير انجاز المعاملات واختصار الوقت والجهد والمال.

ولفت الهاجري إلى أن نظام التعليم في البلاد اشاع جوا من الرعب بين اولياء الامور والطلبة، لاسباب متراكمة وقديمة لأن التعليم في الكويت يقوم على اشياء خاطئة وهي الاعتماد على الكم وليس الكيف وهذا مبدأ خاطئ في التعليم.

وأضاف: نحن سنعمل على تغيير نظام التعليم بحيث يعتمد على الكيف والغاء مواد الحفظ التي تستهلك كثيرا من جهد الطالب، ويجب تقسيم السنة إلى أربعة أجزاء كل منها منفصل عن الآخر حتى لا يكون هناك تراكم للمعلومات وتقسيم لجهد الطالب.

وقال: اليوم الكويت تمر في منحنى خطير، ويجب على الجميع المشاركة وعدم ترك البلد لاطراف دون اخرى، مشيرا إلى أن المجلس ملك للشعب ويجب أن يقر قوانين لصالحه.

واضاف: الرأي عندكم والقرار عندكم وعليكم حسن الاختيار، واليوم الكويت تحتاج إلى اناس صالحين، واتمنى ان تضعوا مصلحة الكويت والاجيال المقبلة في المقدمة.